الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والأربعون
٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ قرارات بشأنها:
استقصاءات الأسر المعيشية

تقرير البنك الدولي عن تحسين استقصاءات الأسر المعيشية في عصر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: مسائل وتوصيات لوضع خطة مشتركة

مذكرة من الأمين العام

أعد البنك الدولي هذا التقرير بالتشاور مع عدة منظمات، عملا بمقرر اللجنة الإحصائية ١٠٣/٤٥، الذي اقترحت فيه اللجنة أن يدرج فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا في برنامج عمله المقبل مسألة استقصاءات الأسر المعيشية وما لها من دور حاسم في توفير البيانات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقدم التقرير نظرة عامة عن المسائل المتعلقة بمدى توافر بيانات استقصاءات الأسر المعيشية وجودتها وأهميتها واستدامتها ويركز على البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ويتضمن أيضا توصيات لمعالجة هذه المسائل.

* E/CN.3/2015/1.

14-66884 (A) 150115 190115

الرجاء إعادة استعمال الورق

واللجنة مدعوة إلى الإدلاء بآرائها بشأن المسائل الواردة في التقرير؛ وضرورة أن يتضمن جدول أعمالها مناقشة بشأن ما أحرز من تقدم فيما يتعلق بتصميم استقصاءات الأسر المعيشية وتنفيذها وتمويلها وتنسيقها، ومدى استصواب إنشاء فريق تقني دائم لتعزيز تنسيق ومواءمة الأنشطة المتعلقة باستقصاءات الأسر المعيشية في مختلف الوكالات والبلدان الأعضاء. واللجنة مدعوة أيضا إلى تأييد اضطلاع فريق إدارة الشبكة الدولية للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بدور مؤقت في إنشاء الفريق الدائم المقترح؛ ودعم بدء عمل تلك الشبكة، على أساس تجريبي، بمدونة قواعد ممارسات خاصة بالدراسات الاستقصائية؛ والتوصية بإعداد تقرير عن أولويات العمل البحثي الشامل لعدة قطاعات في مجال منهجيات الدراسات الاستقصائية يقدم إلى اللجنة كي تنظر فيه في دورتها السابعة والأربعين.

تقرير البنك الدولي عن تحسين استقصاءات الأسر المعيشية في عصر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: مسائل وتوصيات لوضع خطة مشتركة

أولا - مقدمة

١ - تمثل استقصاءات الأسر المعيشية عنصرا حيويا في أي نظام إحصائي وطني. فهي مصدر للمعلومات اللازمة لإعداد الحسابات القومية والأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، ومؤشرات اجتماعية - اقتصادية متعددة ذات أهمية حاسمة لإدارة أداء البلد المعني وقياسه ورصده من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية والعالمية. وهي تستخدم أيضاً على نطاق واسع لإجراء بحوث عن قضايا التنمية، وتكون - خصوصا عند استخدامها بالاقتران مع مصادر بيانات أخرى - اللبنة الأساسية التي تستند إليها معظم التحليلات السياساتية في جميع أنحاء العالم. ويمكن أيضا أن يشكل جمع معلومات تمثيلية دقيقة من الأسر المعيشية والأفراد أداة قوية ''للتحقق ميدانيا من صحة'' مصادر البيانات الأخرى وإقرارها.

٢ - وفي السنوات الأخيرة، استمر تزايد الطلب على البيانات الاجتماعية - الاقتصادية على مستوى الأسر المعيشية والأفراد، لا سيما في البلدان النامية، حيث تمثل النظم الإدارية ومصادر البيانات الأخرى الحلقة الأضعف وحيث تظل ثغرات المعلومات هي الأكبر. ويعزى هذا الطلب المتزايد إلى المجتمعات التي أصبحت تطالب قادتها بقدر أكبر من المساءلة ومزيدا من الأدلة بشأن فعالية السياسات، والحاجة إلى معلومات لرصد وتقييم البرامج التي تستهدف الحد من الفقر وتحسين مستوى الرفاه. وفي كثير من الأحيان، تمثل استقصاءات الأسر المعيشية المصدر الوحيد للبيانات المستخدمة لقياس المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتوجهات والتصورات والسلوك. وهي مصدر رئيسي للبيانات في ٢٧ من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وستظل مصدرا بالغ الأهمية للبيانات المستخدمة في رصد أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - ونتيجة لهذا الطلب، تحسن توافر البيانات على الصعيد العالمي بصورة كبيرة من حيث النطاق والتغطية الجغرافية، وأحرز تقدما ملموسا في المنهجيات. وفي البلدان المنخفضة الدخل ذات الموارد المحدودة، أمكن إحراز ذلك التقدم بالدرجة الأولى بفضل المساعدات الخارجية التقنية والمالية المقدمة في إطار مبادرات عالمية وإقليمية وثنائية. وكان للبرامج الدولية من قبيل برنامج بناء القدرات الوطنية في مجال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، ودراسة قياس مستويات المعيشة، والاستقصاءات العنقودية المتعددة المؤشرات دورٌ أساسي في تدارك هذه الثغرات في القدرات. وساهمت أيضاً

في إعداد البيانات وتعزيز القدرة الوطنية على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية المبادرات العالمية التالية: الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية؛ والدعم المقدم من منظمات إقليمية ودولية إلى الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة؛ و البرامج الإقليمية من قبيل برنامج تحسين الدراسات الاستقصائية وقياسات الظروف المعيشية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤ - ولكن على الرغم من تقديم المساعدة التقنية والمالية على مدى عقود من الزمن، لا تزال هناك أوجه تفاوت فيما بين البلدان وفيما بين الدراسات الاستقصائية، حيث يظل عدد كبير من البلدان عاجزا عن تنفيذ برنامج طويل الأجل للدراسات الاستقصائية الجيدة التي تقبل المقارنة على مر الزمن وتمتثل للمعايير العالمية. وتبين قواعد البيانات الدولية للمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية استمرار وجود ثغرات ومواطن ضعف كبيرة. ويعزى ذلك إلى أسباب كثيرة منها: (أ) غياب التزام القيادة السياسية الوطنية؛ و (ب) ضعف تنسيق الدعم الدولي؛ و (ج) انعدام القدرة على التنبؤ بتمويل يتسم بطابع قصير الأجل ومخصص الأهداف؛ و (د) تدني قدرات المؤسسات المحلية؛ و (هـ) عدم وجود معايير وطرائق منهجية مقبولة عالميا لقياس المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية؛ و (و) ضعف عملية التوثيق وفرض قيود لا مبرر لها في مجال الاطلاع على البيانات.

٥ - وقد أدت المناقشات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى تسليط الضوء من جديد على برنامج العمل المتصل بالبيانات، مما دفع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة إلى إعادة النظر في مسألة فعالية استقصاءات الأسر المعيشية لأغراض رصد مقاييس واسعة النطاق للتقدم المحرز في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد اقترحت اللجنة في مقررها ١٠٣/٤٥ (انظر E/2014/24) الذي اتخذته في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٤، أن يدرج فريق أصدقاء الرئيس في برنامج عمله المقبل مسألة استقصاءات الأسر المعيشية وما لها من دور حاسم في توفير البيانات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونوهت بعرض البنك الدولي القيام بدور رائد في العملية الاستشارية من أجل إعداد تقرير كي تنظر فيه اللجنة في عام ٢٠١٥. ويكرر هذا المقترح تأكيد مجموعة من الدعوات يعود تاريخها إلى أواخر السبعينات والثمانينات حين كانت استقصاءات الأسر المعيشية تدرج بانتظام في برنامج العمل العالمي المتعلق بالبيانات وحين بدأ تنفيذ مبادرات الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، ودراسة قياس مستويات المعيشة، والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية.

٦ - وهناك حاجة إلى إدخال تغييرات وتحسينات في توقيت الاستقصاءات الحالية ومضمونها وجودتها وطريقة تمويلها وتنسيقها. ومن الضروري أيضا مواصلة تطوير برامج بناء القدرات وتكثيف أنشطة الدعوة إلى المشاركة السياسية. إضافة إلى ذلك، فإن تعزيز نظام رصد أهداف التنمية المستدامة يتطلب الاستخدام المبتكر لبيانات استقصاءات الأسر المعيشية بالاقتران مع مصادر البيانات الإدارية والمكانية والبيانات الضخمة باعتبارها جزءا من نظام أوسع للبيانات يستفيد إلى أقصى حد من المزايا التي يتيحها كل نوع من البيانات بغية تحديد بدائل مجدية من الناحية الاقتصادية لرصد مقاييس للتقدم أوسع نطاقا وتوفير معلومات يُسترشد بها في وضع السياسات العامة. ويتضمن التقرير الذي أصدره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة بعنوان ''عالم عماده الإحصاء: تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة''، مبررات قوية للاستفادة بشكل كامل من التكنولوجيات ومصادر البيانات الجديدة لتحويل طريقة قياس ورصد عمليات التنمية، ولا بد من تكييف استقصاءات الأسر المعيشية لتتماشى مع هذا المشهد الجديد والمتغير في حقل البيانات عن طريق تحسين أوجه التآزر مع مصادر البيانات الأخرى واعتماد أحدث التطورات التكنولوجية.

٧ - ويمهد هذا التقرير الطريق لإعداد برنامج دعم متعدد السنوات لتحسين توافر استقصاءات الأسر المعيشية وجودتها وأهميتها واستدامتها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كما يقدم توصيات في ذلك الصدد. ويصف المشاكل الرئيسية التي يواجهها القائمون على تنظيم استقصاءات الأسر المعيشية، ويحدد الإجراءات ذات الأولوية اللازمة لتعزيز تصميم وتنفيذ برامج الاستقصاءات الوطنية والدولية. وتتسم المسائل المشار إليها بطابع تقني واستراتيجي، وتشمل جهات معنية وطنية ودولية. وسيتطلب حلها اتخاذ إجراءات منسقة على مستويات متعددة (عالمية وإقليمية ووطنية)، من جانب شركاء متعددين (وكالات إحصائية، ووكالات تمويلية، ومنظمات دولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص)، وعلى مدى فترات زمنية مختلفة. وفي ضوء هذه المسائل، يقترح التقرير مجموعة من الإجراءات اللازمة للنهوض ببرنامج عمل استقصاءات الأسر المعيشية في بيئة ما بعد عام ٢٠١٥، منها : (أ) إنشاء إطار مؤسسي للإشراف على تنسيق الجهود ومواءمة المعايير فيما بين شركاء التنمية وعلى نطاق البلدان؛ و (ب) بدء العمل على أساس تجريبي بمدونة دولية للممارسات في مجال استقصاءات الأسر المعيشية، وإقرارها، وتطبيقها؛ و (ج) وضع وتنفيذ برنامج منسق للبحث المنهجي من أجل وضع واعتماد مجموعة محسنة من المعايير والأساليب والممارسات في مجال استقصاءات الأسر المعيشية؛ و (د) الاستثمار في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لإجراء استقصاءات الأسر المعيشية؛ و (هـ) تحديد وتأمين

التمويل الكافي لدعم وضع برامج عاملة وطويلة الأجل لاستقصاءات الأسر المعيشية كجزء من خطة تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة الأوسع نطاقا وما بعدها. ويختتم التقرير بتوصيات عملية تتوافق مع خطة تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، وتُقدم كي تنظر فيها اللجنة الإحصائية ويتخذ المجتمع الدولي مزيدا من الإجراءات بشأنها.

ثانيا - المسائل الرئيسية في سياق استقصاءات الأسر المعيشية

ألف - توافر البيانات وتواترها

٨ - يمثل تحسين توافر بيانات استقصاءات الأسر المعيشية مجالا محوريا في الجهد الأوسع نطاقا، وسيتطلب العمل على عدة جبهات، بما في ذلك تحديد الزخم لإجراء استقصاءات للأسر المعيشية أكثر تواترا في عدد أكبر من البلدان، ودعم تعزيز تكامل البيانات داخل مصادر البيانات وفيما بينها ومواصلة تطوير وتوسيع نطاق تطبيق منهجيات شفافة بالكامل في عمليات الاحتساب والنمذجة الإحصائية. وسيكفل اتخاذ هذه الإجراءات مجتمعة على نطاق واسع إتاحة المزيد من البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب.

٩ - ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لمعالجة مسألة توافر البيانات في الحد من أوجه التفاوت القائمة بين البلدان. وخير مثال على هذه التفاوتات مدى توافر تقديرات الفقر المستقاة من استقصاءات دخل الأسر المعيشية أو استهلاكها. ويقدم الرسم البياني أدناه معلومات عن توافر تقديرات الفقر في البلدان النامية على مدى فترات عشر سنوات متعاقبة. ففي عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال، لم يكن لدى ٥٠ بلدا أي تقديرات عن الفقر في أي من فترات العشر سنوات السابقة (لاسيما فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٢-٢٠١١)، وكان لدى ٧٢ بلدا فقط اثنان أو أكثر من التقديرات اللازمة للإبلاغ عن التغيرات المسجلة في مستويات الفقر على مدى تلك الفترة. وفي عام ٢٠١٢ (لا سيما فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٢-٢٠١١)، انخفض عدد البلدان التي لا توجد لديها تقديرات عن الفقر لفترة السنوات العشر السابقة إلى ٢٩ بلدا وكان لدى ٩٨ بلدا اثنان أو أكثر من التقديرات اللازمة. ورغم إحراز بعض التقدم وتحسن أداء بعض البلدان، يظل كثير من البلدان الأخرى متأخرا عن الركب. وجدير بالإشارة أن وجود ثغرات في توافر المؤشرات لا يعني دائما غياب بيانات الاستقصاءات. ففي بعض البلدان التي لا تتوافر فيها تقديرات حديثة عن الفقر، أجريت استقصاءات ولكنها غير قابلة للاستخدام نتيجة لرداءتها أو لتقييد سبل الاطلاع على نتائجها. ويُستشف من ذلك ضرورة توجيه الموارد لأغراض محددة من أجل

سد الفجوة بين البلدان التي توجد بشأنها بيانات وفيرة وتلك التي تندر بشأنها البيانات، ولإتاحة المزيد من المعلومات عن بعض شرائح السكان، مثل الأقليات والنساء والأطفال، التي يوجد قصور شديد في إحصائها رغم أهميتها الحاسمة في المحصلات الإنمائية.

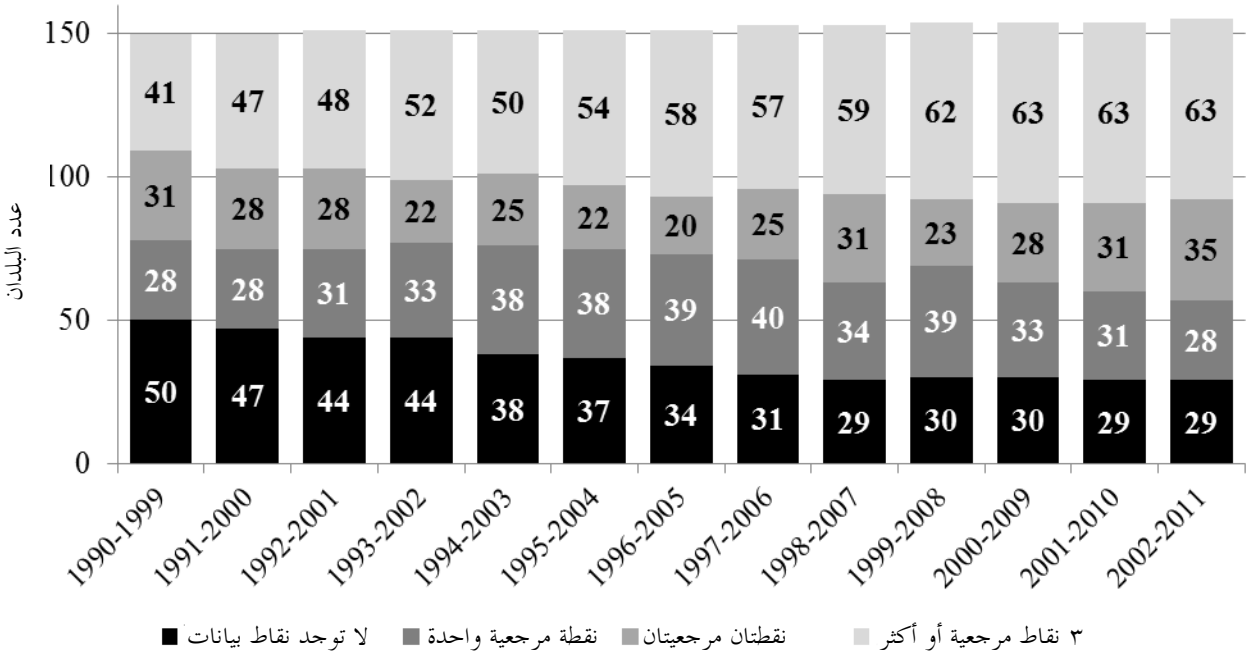

المصدر: تقديرات البنك الدولي.

١٠ - وتشكل الأولويات المتغيرة باستمرار، والوقائع الجغرافية الجديدة التي يفرضها تغير الحدود الإدارية، وغيرها من المسائل الناشئة مثل تغير المناخ والتدهور البيئي عوامل إضافية تحد من قدرة النظم الحالية لاستقصاءات الأسر المعيشية على تلبية الاحتياجات المتطورة من البيانات، لا سيما عندما يؤدي تزايد الطلب على البيانات بهذا الشكل من كل من المستخدمين الدوليين والمحليين إلى زيادة عبء العمل في المكاتب الإحصائية التي تعمل فوق طاقتها وتعاني من نقص في التمويل. ويُخشى أن تؤدي مناقشة إطار رصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والدعوة إلى زيادة البيانات من حيث الكم والتواتر إلى حدوث مزيد من الاكتظاظ في أوساط الأطراف المعنية وهو ما يمكن أن ينتقص من الدعم الذي تمس الحاجة إليه لبناء هياكل إدارية متسقة في البلدان الأكثر احتياجا إلى ترشيد نُهجها. وثمة نمط شاع في الماضي ينبغي تجنبه بأي ثمن، تضطر فيه البلدان التي تفتقر إلى الموارد إلى قبول برامج تمولها الجهات المانحة، وغالبا ما يكون ذلك على حساب تنفيذ استراتيجيات وطنية لوضع نظام إحصائي وطني. ولتجنب بعض هذه العثرات، ينبغي أن يشمل الدعم المقدم لبرامج

استقصاءات الأسر المعيشية في بيئة ما بعد عام ٢٠١٥ وضع آليات أفضل لتبادل وتنسيق المعلومات بغية تحسين توقيت استقصاءات الأسر المعيشية وتسلسلها وتواترها. وفي حين ينبغي أن تضطلع البلدان بدور ريادي في تحديد الأولويات في مجال البيانات، فقد بينت التجارب السابقة أن ثمة حاجة إلى التنسيق على الصعيد العالمي لترشيد الاستثمارات في استقصاءات الأسر المعيشية كجزء من برنامج عمل أوسع نطاقا في مجال البيانات.

١١ - ومع ذلك، فإن زيادة عدد استقصاءات الأسر المعيشية ليست هي الحل الضمني الوحيد. فالاستفادة بشكل أفضل من البيانات والأدوات المتاحة يمكن أن تتحقق بطريقة أكثر اقتصادا واستدامة، وبعدة طرق. وينبغي في الوضع الأمثل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جمع مجموعة محدودة من المؤشرات المشتركة بطريقة منسقة في عدد أكبر من الاستقصاءات المختلفة. وتحقيقا لهذه الغاية في إطار عملية الترشيد والمواءمة، ينبغي للبلدان، أن تقيّم بعناية مزايا ومساوئ السعي إلى تحقيق تكامل البيانات داخل أداة واحدة متعددة المواضيع لاستقصاءات الأسر المعيشية مقارنة بتحقيق تكاملها فيما بين استقصاءات متنوعة ومتخصصة.

١٢ - وفيما يتعلق بدعم التكامل بين الدراسات الاستقصائية، يمكن الاستفادة من حلولٍ مثل استخدام تقنيات نسب دراسة استقصائية لأخرى وتقنيات تقديرات المناطق الصغيرة على سبيل المثال للربط بين مختلف مجموعات البيانات بغية توليد معلومات جديدة، ومن ثم زيادة التوافر العام للبيانات. وتعتمد هذه التقنيات على تحسين تصميم النماذج والتداخل المواضيعي فيما بين جميع الدراسات الاستقصائية والتعدادات لزيادة وتيرة تقديم التقارير أو تعزيز التحليل المكاني لبعض المؤشرات. فعلى سبيل المثال، قد يكون ممكناً في البلدان التي تجري دراسة استقصائية لنفقات الأسر المعيشية كل ثلاث إلى خمس سنوات ودراسة استقصائية للقوة العاملة كل عام، استخدام بيانات الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة للتنبؤ بالفقر على أساس سنوي استنادا إلى مجموعة من المؤشرات المشتركة بين مجموعتي البيانات. ولهذا، قد تتوافر في قواعد البيانات الدولية بيانات تتعلق ببعض المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان التي لم تُجر فيها دراسات استقصائية، ذلك لاحتمال أن يكون قد تم الحصول على تقديرات من خلال النمذجة والإسناد. إلا أن هذه الأنشطة قد لا تندرج دائماً في مجال اختصاص المكاتب الإحصائية الوطنية، وربما تتطلب مهارات تحليلية لا تتوفر في كل بلد. وقد يمثل إنشاء مراكز إقليمية للبيانات طريقة أكثر فعالية للاستفادة من وفورات الحجم وتحقيق النتائج.

١٣ - وأخيرا، ينبغي تحسين توافر البيانات عن طريق الاستفادة من البيانات الضخمة المستقاة من مصادر متعددة مثل التسجيلات الهاتفية والاستشعار عن بعد، وما تنطوي عليه من أوجه تآزر ممكنة مع مصادر البيانات التقليدية مثل استقصاءات وتعدادات الأسر المعيشية. وقد ثبت أن استخدام الهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة الذكية وسيلة مجدية لجمع مجموعات محددة من المعلومات على مستوى الأسر المعيشية، والأفراد والمجتمعات المحلية بصورة تكاد تكون آنية، وأن بإمكانها أن تمثل أداة قيمة لتتبع المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية بصورة متواترة، لا سيما عندما تستخدم بالاقتران مع بيانات مرجعية أكثر استفاضة. وللاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه الفرص لتحقيق التكامل بين البيانات، قد يكون من الضروري إدخال تعديلات محدودة على تصميم الدراسات الاستقصائية، بالإضافة إلى تطبيق المعايير والأساليب الموحدة أو المتوائمة في جميع أنشطة جمع البيانات[(١)].

باء - أهمية البيانات وحسن توقيتها

١٤ - يؤثر الافتقار إلى البيانات الهامة وعدم توافرها في الوقت المناسب تأثيرا سلبيا في قدرتنا على رصد التقدم الإنمائي. وينطبق ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض. ووفقاً لما يوضحه التقرير الأخير الذي قدمه فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة في تقريره الأخير، فإن هذه الحالة تتطلب ثورة بيانات بعيدة الأثر تغير الطريقة المتبعة في جمع وتحليل البيانات اللازمة لرصد وفهم مقاييس التقدم الواسعة النطاق في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥ - وللمستعملين والجهات المعنية احتياجات متنوعة ومحددة. وتختلف الاحتياجات من حيث المواضيع والمفاهيم والأساليب والتغطية الجغرافية والدرجة التمثيلية لبيانات الدراسة الاستقصائية. وإجراء دراسات استقصائية تتسم بأقصى قدر من الأهمية يتطلب تحقيق التوازن بين هذه الاحتياجات المتنافسة والمتطورة. وبالتالي فإن البلدان التي قلما تجري دراسات استقصائية قد تتجه إلى جمع بيانات عن مجموعة كبيرة من المواضيع من دراسة استقصائية واحدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فتور حماسة المشمولين بالدراسة وتدني نوعية البيانات.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، Hai-Anh H. Dang, Peter F. Lanjouw and Umar Serajuddin, "Updating poverty estimates at frequent intervals in the absence of consumption data: methods and illustration with reference to a middle-income country", World Bank Policy Research Working Paper, No. 7043 (September 2014). وللحصول على مزيد من المعلومات والأمثلة عن تطبيقات مسح الفقر، انظر الموقع التالي http://go. worldbank. org/9CYUFEUQ30.

١٦ - وفي الحالات التي تُجمع فيها بيانات دون أن تكون هناك حاجة واضحة إليها، ما يحدث في كثير من الأحيان هو جمع معلومات تزيد عما يمكن الاستفادة منه، وهو ما يزيد من التكلفة ومن العبء الواقع على المشمولين بالدراسة، وينتقص من جودة البيانات ويضعف الاستدامة. وبالتالي لا بد من اتخاذ القرارات المتعلقة بنوع البيانات التي يتعين جمعها، وطريقة جمعها وتوقيته بناء على أولويات السياسة العامة المحددة والمعلنة بصورة واضحة. وينبغي أن يمثل توفير المعلومات اللازمة لرصد السياسات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية أولوية رئيسية؛ وينبغي ألا يكون للأولويات الدولية أسبقية على الأولويات الوطنية. وينبغي أيضا مراعاة احتياجات الجهات المعنية المحلية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص ودوائر البحث، والمنظمات غير الحكومية. ومن المهم إنشاء آلية استشارية وطنية جيدة الأداء تُخول السلطة والاختصاص اللازمين للتوفيق بين الاحتياجات من البيانات وترتيبها حسب الأولوية. ومن شأن المزيد من الاستثمارات البرنامجية والتخطيط الطويل الأجل من جانب الأطراف المعنية المحلية والدولية أن يساعد في تحديد أولويات هذه الاحتياجات من البيانات وترتيبها ترتيباً سليماً.

١٧ - ويمكن أن تتضمن مجموعة واحدة من البيانات معلومات ذات صلة بطائفة من الاحتياجات المختلفة. وللاستفادة من البيانات التي جُمعت إلى أقصى حد ممكن، يتمثل أحد النهج التي يمكن اتباعها بتكلفة منخفضة وعائد مرتفع في ''تطويع'' الصكوك القائمة بغرض تلبية الاحتياجات الجديدة: إذ يمكن أن يساهم إدخال تعديلات طفيفة على الاستبيانات في زيادة أهمية البيانات إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، في حين تستخدم بيانات الاستهلاك الغذائي التي تجمع من خلال استقصاءات لميزانيات الأسر المعيشية في المقام الأول لأغراض تحديد المؤشر القياسي لأسعار المستهلكين والحسابات القومية، يمكن أيضا استخدامها لتحليل الأمن الغذائي أو لإعداد دراسات تغذوية، أو للاسترشاد بها في تصميم برامج تقوية الأغذية[٢]. وفي الالتزام بالمعايير المتعلقة بالمفاهيم والتعاريف، واتساع نطاق الاستقصاءات وتغطيتها، وضمان إطلاع جميع المستعملين الثانويين على البيانات والبيانات الوصفية ذات الصلة كلها عوامل تعزز إمكانية تطويع البيانات واستخدامها بطريقة أكثر كفاءة.

١٨ - وينبغي أن تتخذ قرارات شمولية بشأن نطاق استقصاءات الأسر المعيشية وتغطيتها. ذلك أن مجموعات البيانات المستمدة من دراسات استقصائية منفصلة كثيرا ما تكون أقل أهميةً من مجموعات البيانات ذات المواضيع المتعددة. إذ يمكن لبيانات الهندسة الزراعية، مثلاً،

(٢) انظر، على سبيل المثال John L. Fiedler, “Strengthening household income and expenditure surveys as a tool for designing and assessing food fortification programs”, International Household Survey Network (IHSN) Working Paper No. 1 (2009). متاحة على الموقع التالي: http://www.ihsn.org/home/sites/default/files/resources/IHSN-WP001.pdf.

أن تستفيد من نهج متكامل وتكتسب مزيدا من الأهمية لتطبيق السياسة العامة متى جُمعت بالاقتران مع معلومات اقتصادية – اجتماعية وديمغرافية. وهذا نهج محبذ في الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية إلى اتباعه (وهي مبادرة متعددة الوكالات أقرتها اللجنة الإحصائية)، ويشكل الركيزة الأساسية لاستقصاءات الأسر المعيشية المتعددة المواضيع مثل دراسة قياس مستويات المعيشة.

١٩ - ويساهم تحديد المواقع الجغرافية لبيانات استقصاءات الأسر المعيشية في زيادة أهميتها. وتُعد المعلومات المكانية مثل المسافة الفاصلة بين مسكن الأسرة المعيشية والطرق، والأسواق، والمرافق الصحية والتعليمية، وكذلك الخدمات والمرافق الأخرى عوامل هامة تؤثر في السلوك والنتائج. ويمكن الربط بين هذه المعايير المكانية، بالإضافة إلى المتغيرات البيئية، مثل نوع التربة والمناخ، وبين بيانات الأسر المعيشية، ومن ثم زيادة قيمتها التحليلية. ولكن، بما أن تحديد المواقع الجغرافية يمكن أن يسهل تحديد المشمولين بالدراسة الاستقصائية، فلا بد من مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بسرية المشاركين عند توزيع البيانات التي جُمعت على مستوى الأسر المعيشية. ويمكن اتباع أساليب شتى للتخفيف من خطر الإفصاح. وينبغي النظر في هذه الإجراءات التقنية وتطبيقها بعناية.

٢٠ - وتعد حالات التأخير في إصدار بيانات استقصاءات الأسر المعيشية مشكلة كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية المعقدة، حيث تصدر النتائج في كثير من الأحيان بعد مرور سنة أو سنتين على إنهاء عملية جمع البيانات. وفيما يتعلق ببعض الأغراض السياساتية، تتراجع أهمية البيانات بسرعة مع مرور الوقت. ويمكن لتقنيات من قبيل إدخال البيانات الميدانية بمساعدة الحاسوب وإجراء المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب أن تقلص إلى حد كبير الفترة الزمنية اللازمة لتجهيز البيانات. ولا بد من أن تستكمل هذه الحلول التكنولوجية بسياسات وبروتوكولات رسمية لتعميم البيانات لإصدار بيانات الدراسة الاستقصائية في الوقت المناسب وبكفاءة. ويمكن للوكالات الإحصائية أن تلتزم بإصدار صيغة مجهولة المصدر للبيانات الجزئية المستقاة من الدراسات الاستقصائية فور صدور نتائج الدراسة الاستقصائية الأولى، أو في غضون فترة زمنية محددة عقب الانتهاء من جمع البيانات (١٢ شهرا هي الفترة المعيارية المستخدمة عموما، ولكن ينبغي النظر في فوارق زمنية أقصر مدة).

جيم - الموثوقية والدقة

٢١ - يعد تدني جودة بيانات الدراسات الاستقصائية مشكلة مزمنة في العديد من البلدان المنخفضة الدخل. إذ تُرتكب الأخطاء في جميع مراحل تنفيذ الدراسات الاستقصائية، بما في ذلك تلك الناتجة عن رداءة أساليب أخذ العينات وتصميم الاستبيانات وسوء تحرير

البيانات وتحليلها. وعملية تقييم نوعية بيانات الدراسات الاستقصائية عملية غير مباشرة وتتطلب ضوابط نادرا ما تطبق بطريقة منهجية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. ولا بد من معالجة نقص القدرات في مجال رصد الجودة وتقييمها، إلى جانب عدم وجود البروتوكولات والمعايير اللازمة لضمان جودة البيانات في البلدان النامية.

٢٢ - ويمكن فهم نوعية البيانات، وما يرتبط بها من مفاهيم مثل الدقة والموثوقية، من حيث أخطاء أخذ العينات وعدم أخذ العينات. وكثيرا ما يتعذر قياس خطأ أخذ العينات بسبب الافتقار إلى الوثائق والبيانات الوصفية المتعلقة بتصميم الدراسات الاستقصائية وتنفيذها. وبات التحديد الكمي لأخطاء عدم أخذ العينات أكثر صعوبة من ذي قبل وأصبح يتطلب في كثير من الأحيان تقييماً نوعياً للعمليات الاستقصائية. ولهذا أضحى لتقييم الخطأ ''الكلي'' في تقديرات الدراسات الاستقصائية جوانب كمية ونوعية على السواء. وتشمل بعض الأساليب الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بنوعية البيانات تدريباً محدداً في ضمان جودة الدراسة الاستقصائية، مع تطبيق أطر تقييم متخصصة[٣]، وإدخال برامج سهلة الاستعمال لتحرير البيانات[٤].

٢٣ - ويعد إنشاء عملية لتقييم نوعية بيانات استقصاءات الأسر المعيشية والتصديق عليها من جانب مؤسسات معتمدة ومكلفة بولاية مناسبة خياراً يستحق النظر فيه. واعتماد معايير أكثر صرامة لنوعية البيانات من شأنه أن يسهم في نهاية المطاف في تعزيز وتوطيد مصداقية منتجي البيانات وزيادة موثوقية البيانات ودقتها. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن تعزيز نظام استعراض الأقران للبيانات بإتاحة البيانات الجزئية لأوساط المستعملين بنطاقه الأوسع أن يسهم إلى حد كبير في تحسين نوعية الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وسيتطلب ذلك تفعيل الآليات السليمة لمراقبة الإفصاح ضماناً للسرية، والآليات الملائمة لجمع ومعالجة التعقيبات من مستخدمي البيانات.

(٣) على سبيل المثال، أصدرت الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية تكليفا بإجراء تقييمين لتصميم الدراسات الاستقصائية يتناولان مدى (دقة) قياس التعليم والاستهلاك الغذائي في استقصاءات الأسر المعيشية. ويجري تنفيذ عملية مماثلة تتعلق بالنفقات غير الغذائية للأسر المعيشية. وتستفيد هذه التقييمات من أطر التقييمات التي تركز على تصميم الاستبيان. انظر http://www.ihsn.org/home/projects/survey-methods.

(٤) تتاح حلول لقياس الأخطاء في أخذ العينات في البرامجيات الإحصائية المشتركة. وينبغي وضع أو تعميم برامج تتسم بمزيد من التخصص، مثلا للكشف عن القيم المتطرفة ومعالجتها، ومعايرة العينات وتصحيح معدلات عدم الاستجابة، وما إلى ذلك.

دال - القابلية للمقارنة والاتساق

٢٤ - تكتسب بيانات الدراسات الاستقصائية أهمية أكبر عندما تتيح إمكانية إجراء المقارنات على مر الزمن وفيما بين البلدان. واتساق البيانات له أبعاد أربعة يتعذر أحياناً التوفيق بينها، وهي: الاتساق داخل مجموعةٍ من البيانات، والاتساق فيما بين مجموعات للبيانات، والاتساق على مر الزمن، والاتساق فيما بين البلدان[٥]. وإمكانية مقارنة البيانات على الصعيد الوطني، وعلى مر الزمن وفيما بين المصادر أمر مهم تحديداً لأغراض رصد الاتجاهات وبناء قاعدة للمعارف أكثر ثراءً من خلال تكامل البيانات[٦]. وعلى الصعيد الدولي، تعد قابلية البيانات للمقارنة بالغة الأهمية للإبلاغ بطريقة متسقة عن الأهداف الإنمائية العالمية. وتوجد أمثلة كثيرة عن ترجيح المصالح الضيقة على حساب فوائد الحفاظ على إمكانية المقارنة الواسعة على مدى فترة من الزمن إزاء المقارنة فيما بين البلدان. ومع أنه يمكن القيام بمحاولات ترمي إلى مواءمة البيانات بأثر رجعي، فإن هذه التقنيات باهظة التكلفة وتستغرق وقتا طويلا وتحقق نتائج لا ترقى إلى المستوى الأمثل.

٢٥ - والحل المفضل هو الاستثمار في المواءمة المسبقة من خلال تحقيق قدر أكبر من التنسيق ووضع المعايير والأساليب اللازمة لجمع البيانات بشكل أفضل. ومن الأمثلة البارزة عن وضع معايير دولية بمبادرة من البلدان في مجال الإحصاء المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية الذي استضافته منظمة العمل الدولية. وينبغي تفعيل هذه الأنواع من الآليات لتجنب الالتباس وتعزيز المقارنة. غير أن عدم الإنفاذ وعدم إعداد تقييمات منتظمة يحولان دون تحقيق هدف الامتثال المكتمل الأركان.

٢٦ - ولا تعني المواءمة المسبقة فرض عملية توحيد واسعة النطاق لأساليب الدراسات الاستقصائية وأدواتها. إذ ينبغي أن تتيح المجال للتكييف والتحسين الدوريين اللازمين، وكذلك للاختلافات القائمة بين البلدان. ولئن كان من المهم التسليم بالتنازع المحتمل بين تصميمٍ رجعي وآخر تطلعي، أو بين أولوياتٍ وطنية ومصالح دولية، فإنه ينبغي دائما تعزيز ثلاثة عناصر تتمثل في: (أ) إجراء عملية تشاورية مستفيضة تُقيم مزايا إدخال تغييرٍ

---

(٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،٢٠١١. إطار ضمان الجودة والمبادئ التوجيهية للأنشطة الإحصائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. الصيغة ١/٢٠١١ (*Quality Framework and Guidelines for OECD Statistical Activities: Version 2011/1*).

(٦) للحصول على مزيد من المعلومات وإجراء مناقشة بشأن إمكانية تكامل البيانات، انظر على سبيل المثال: G. Priest, "The struggle for integration and harmonization of social statistics in a statistical agency: a case study of statistics Canada", IHSN Working Paper No. 4. متاح على الموقع التالي: http://www.ihsn.org/home/sites/default/files/resources/IHSN-WP004.pdf.

معين ومساوئه، و (ب) توفير وثائق مفصلة عن الأساس المنطقي للتغيير ومزاياه المتوخاة، و (ج) إعداد دراسة هدفها إجراء اختبار تجريبي لآثار إدخال التغيير، بما يسمح في بعض الحالات بمطابقة البيانات التي لا تقبل المقارنة بدقة[٧]. وتؤدي البيانات الوصفية دورا حاسما في تفسير التغييرات التي تطرأ على المفاهيم أو المنهجيات على مر الزمن وفيما بين البلدان. أما أوجه عدم الاتساق التي لا مبرر لها بين مجموعات البيانات، فإنها تحد من إمكانية تفسير الإحصاءات ومن مصداقيتها وتقلل في نهاية المطاف من أهميتها.

هاء - التمويل الكافي والفعالية من حيث التكلفة

٢٧ - ما فتئت تتزايد تكاليف عمليات استقصاءات الأسر المعيشية، ولا سيما في بعض مناطق العالم، مما يدفع النقاد إلى التساؤل عن جدوى برامج الاستقصاءات المعقدة للأسر المعيشية واستدامتها في البلدان النامية. فتكاليف إجراء الاستقصاءات ينبغي أن تقيّم في ضوء الفائدة المتوخاة من البيانات؛ وللأسف فإن قياس التكاليف أيسر من قياس الفوائد. غير أنه بالإمكان تبرير ارتفاع تكاليف الاستقصاءات عندما تبلغ احتياجات بلد من البيانات درجة من الإلحاح يصبح معها إجراء استقصاءات، وإن كانت مكلفة نسبيا، مقترحا ذا قيمة عالية. فينبغي تقييم المسوغات المالية للاستقصاءات استنادا إلى مقاييس الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة والقيمة.

٢٨ - وفي السنوات الأخيرة، زادت شعبية الاستقصاءات السريعة وغير المكلفة نسبيا - بما في ذلك الاستقصاءات التي تجرى بواسطة الهواتف المحمولة. ومثل هذه الاستقصاءات أكثر فائدة عندما تكون مكملة لاستقصاءات متعمقة. وقد أعادت بعض البلدان أيضا تصميم استقصاءاتها لجعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات من المعلومات. ففي فانواتو، على سبيل المثال، نفذ مكتب الإحصاءات الوطنية بنجاح وبدعم من أمانة جماعة المحيط الهادئ استقصاء المحيط الهادئ لمستويات المعيشة، وهو استقصاء تجميعي بدرجة كبيرة يقدم البيانات الأساسية التي سبق جمعها عن طريق الاستقصاءات الديمغرافية والصحية والاستقصاءات عن دخل الأسر المعيشية وإنفاقها. وارتأت أمانة جماعة المحيط الهادئ أن هذا النهج الجديد الذي ستعتمده بلدان أخرى في المنطقة، يساهم في خفض

(٧) انظر على سبيل المثال وصف أثر تغير منهجية الدراسة الاستقصائية - وبصورة أكثر تحديداً طول الفترة المشمولة بالتقرير المتعلق بنفقات الأسر المعيشية، في تقديرات الفقر في الهند Angus Deaton, and Valerie Kozel, "Data and dogma: the great Indian poverty debate". *The World Bank Research Observer*, vol. 20, No. 2 (September 2005).

تكاليف إجراء الاستقصاءات بنسبة ٤٥ في المائة، مع توفير بيانات جيدة عالية التواتر[٨]. ويمكن أن تنظر بعض البلدان في خيارات تصميم مماثلة، من قبيل تنفيذ برامج الاستقصاءات المستمرة على أساس التناوب (كما هو الحال في بيرو أو جنوب أفريقيا). ولذا فإن من الأهمية بمكان توخي المرونة الكافية في تصميم برامج الاستقصاءات بهدف تحقيق توازن بين احتياجات المستعملين في ضوء القدرات المتاحة والقيود المالية. وينبغي توثيق التجارب الإيجابية ودراستها وتوسيع نطاقها عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٩ - ويمكن أيضا تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف بتعزيز التنسيق بين الجهات المانحة والشركاء في التنمية. فأنشطة جمع البيانات المكررة والمتضاربة كثيرة، مما يؤدي إلى تبديد الأموال ووضع عبء ثقيل على مكاتب الإحصاء الوطنية والمشمولين بالاستقصاءات. وفي السنوات القليلة الماضية، أحرز تقدم كبير في تحديد أوجه التآزر فيما بين مختلف برامج الاستقصاءات، مثل التعاون المستمر بين برامج الاستقصاءات الديمغرافية والصحية والاستقصاءات العنقودية المتعددة المؤشرات. ويشمل هذا التعاون وضع نماذج للاستبيانات المشتركة، فضلا عن تنفيذ أنشطة مشتركة لجمع البيانات وبرامج الاستقصاءات المنسقة. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للمزيد من التعاون وزيادة الفعالية من حيث التكلفة.

٣٠ - ومن الناحية التاريخية، كثيرا ما كان الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة مخصصا لأنشطة استقصائية محددة. وكان هناك افتقار إلى الدعم المقدم من أجل وضع برامج شاملة ومتكاملة لدراسات استقصائية تستجيب للأولويات الوطنية وتعزز بناء القدرات، مع هيمنة شواغل الجهات المانحة والمصالح العالمية في كثير من الأحيان على الأولويات الوطنية. وغالبا ما يُفتقر إلى المزيد من الترشيد في تنفيذ برامج الاستقصاءات الوطنية المتعددة السنوات، وأدى عدم وجود تقييمات منتظمة للاحتياجات على الصعيد العالمي والافتقار لآليات تحديد الأولويات إلى عدم كفاية الدعم المقدم إلى بعض البلدان واتسامه بالعشوائية ووجود تنافس في الدعم المقدم إلى بلدان أخرى. وللمضي قدما، ينبغي أن توفر الجهات المانحة تمويلا متعدد السنوات لدعم التوصل إلى نهج أكثر انتظاما، مع وضع استراتيجية واضحة تجعل التمويل الوطني يحل محل التمويل الخارجي تدريجيا. وسيختلف من بلد إلى آخر الاستقلال الذاتي الذي سيتحقق في نهاية المطاف، حيث سيحتاج أكثر البلدان فقرا والبلدان الخارجة من النزاع

(٨) الفائدة الإضافية التي تتحقق من هذا النظام الأكثر انتظاما في جمع البيانات هي أنه يتيح للوكالات الإحصائية استبقاء الموظفين المدربين

إلى دعم أطول أمدا. والآليات التي تقدم للبلدان المؤهلة هذا التمويل والدعم التقني في الأجل الطويل ليست موجودة حاليا ويجب إنشاؤها.

واو - إمكانية الحصول على البيانات واستخدامها

٣١ - ثمة أدلة قوية على أن نشر البيانات الجزئية بحرية وبصورة علنية يؤدي إلى تحليلات متنوعة وذات جودة بدون تكلفة تقريبا للجهات القائمة على إجراء الاستقصاءات أو الجهات الراعية لها[٩]. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ممارسات فعالة في مجال إدارة البيانات ونشرها؛ غير أن هذه الممارسات غير معتمدة عالميا. وعلى الرغم من ارتفاع الطلب على البيانات الجزئية، لا تزال العديد من مجموعات البيانات غير مستغلة بما فيه الكفاية نتيجة ضعف البيانات الوصفية/الوثائق، والمشاكل المتعلقة بنوعية البيانات، والأهمية المحدودة، والافتقار إلى القدرة التحليلية على الصعيد الوطني، وعدم كفاءة المستخدمين.

٣٢ - وتتمثل مشكلة رئيسية أخرى في فرض قيود صارمة على حصول العديد من الوكالات الإحصائية على البيانات الجزئية، وهي قيود كثيرا ما تعزى إلى شواغل مشروعة بشأن الخصوصية والسرية. وعندما يكون الحصول عليها مقيدا، يستبعد مستخدمون ثانويون ذوو أهمية، من بينهم أعضاء المجتمع المدني أو الباحثون الأكاديميون أو المعلمون. ويمكن التخفيف من الشواغل المتصلة بالسرية بتنفيذ تقنيات التحكم في الكشف عن البيانات الإحصائية، وهو ما من شأنه أن ييسر إصدار بيانات جزئية وفقا للأنظمة القانونية والأخلاقية.

٣٣ - وتتجاوز مشاكل الحصول على البيانات إصدار بيانات جزئية مجهولة المصدر وتمتد إلى إمكانية استخدام مجموعات البيانات. ويعني الاستخدام الأقصى أن البيانات تنشر في أشكال تلبي احتياجات مختلف المستخدمين وقدراتهم التحليلية. وينبغي أن تتاح للجمهور وثائق الاستقصاءات أو البيانات الوصفية المفصلة، بما في ذلك الكتب المشفرة ووثائق الصياغة، وغيرها من الوثائق ذات الصلة ما دامت ضرورية لتفسير البيانات وتعزيز إمكانية استخدامها. فبدون وصف ملائم لتصميم الاستقصاء وللطرق المعتمدة أثناء جمع البيانات ومعالجتها، يزيد احتمال أن يسيء المستخدمون فهم البيانات، وبالتالي أن يسيئوا استخدامها.

---

(٩) اضطلعت الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية بجرد الإشارات المتعلقة بالاستقصاءات المدرجة في فهرسها الإلكتروني المتاح على شبكة الإنترنت. وارتفاع عدد الإشارات المتعلقة بمجموعات البيانات التي يمكن الحصول عليها بحرية والموثقة توثيقا جيدا وتنوع هذه الإشارات دليل على ارتفاع عائد الاستثمار في توثيق البيانات الجزئية ونشرها.

ويجب توليد البيانات الوصفية في جميع مراحل دورة الاستقصاءات، بدءا من المشاورة الأولية مع المستخدمين وصولا إلى التقييم النهائي للاستقصاءات[١٠].

٣٤ - ويشمل مفهوم الحصول على البيانات أيضا مدى سهولة الوصول إليها. فالبيانات الوصفية الجيدة التي تتاح في فهارس يمكن البحث فيها على شبكة الإنترنت هي أكثر السبل فعالية ليجد المستخدمون البيانات التي تهمهم. ونظم الفهرسة وتحديد مواقع المصادر التي تتضمن بيانات وصفية واضحة ومفيدة - سواء أكانت يدوية أم رقمية - تسهم إسهاما كبيرا في زيادة إمكانية الحصول على البيانات.

٣٥ - وقد أحرز تقدم كبير على مدى السنوات العشر الماضية، بعد اعتماد العديد من الوكالات الإحصائية معايير دولية[١١] وأفضل الممارسات لتوثيق البيانات الجزئية ونشرها. وأُتيح على نطاق واسع كل من البرامجيات المتخصصة الحرة المفتوحة المصدر والمبادئ التوجيهية والدعم التقني، مع تعميم المبادئ التوجيهية والأدوات عن طريق الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية. ومع ذلك، فإن عملية ''تحرير'' البيانات لم تبدأ من نواح كثيرة إلا للتو. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، كما يضطلع القائمون على إجراء الاستقصاءات والجهات الراعية لها بمسؤولية مشتركة عن مواصلة هذا المسعى. ومن الضروري مواصلة تقديم الدعم وتوسيع نطاق توثيق البيانات الجزئية وفهرستها، ومن الضروري توسيع نطاق الدعم المقدم إلى عمليات التكتم على مصادر البيانات الجزئية وصياغة سياسات وبروتوكولات لنشر البيانات الجزئية. وينبغي بحث إمكانية النهوض بهذه الأنشطة على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي بغية الاستفادة من تحقيق وفورات محتملة في الحجم.

ثالثا - المضي قدما بخطة استقصاءات الأسر المعيشية

٣٦ - يجب الإقرار بأن نظاما إحصائيا سليما هو في حد ذاته حصيلة من محصلات التنمية. فأوجه النجاح والفشل في رصد الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الـ ١٥ الماضية تنطوي على دروس مفيدة وتساهم في تبين الاحتياجات من البيانات اللازمة لخطة أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. فالحاجة للبيانات المستقاة من الاستقصاءات، بالاقتران مع مصادر أخرى للبيانات، ستظل قائمة لرصد الأهداف الوطنية والدولية. وينبغي للمجتمع

(١٠) يقدم النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية تحليلا مفصلا للمراحل. انظر: http://www1.unece.org/stat/platform/display/GSBPM/Generic+Statistical+Business+Process+Model

(١١) على وجه أدق قيام تحالف مبادرات توثيق البيانات بتحديد البيانات الوصفية لمبادرة توثيق البيانات. انظر www.ddialliance.org.

الدولي، بالتعاون مع البلدان الشريكة، أن يلتزم بعدد من الإجراءات لكي ينجح في مسعاه. وتشير المسائل المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه إلى الإجراءات التالية باعتبارها إجراءات قد تكون لها أولوية في هذا الصدد:

(أ) وضع إطار مؤسسي للإشراف على تنسيق الجهود ومواءمة المعايير فيما بين الشركاء الإنمائيين وفيما بين البلدان؛

(ب) إنشاء مشروع تجريبي لمدونة دولية لقواعد الممارسات بشأن استقصاءات الأسر المعيشية، ثم إقرارها وتنفيذها فيما بعد؛

(ج) وضع وتنفيذ برنامج منسق للبحوث المنهجية من أجل وضع واعتماد معايير وأساليب وممارسات محسنة في مجال استقصاءات الأسر المعيشية؛

(د) الاستثمار في المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل استقصاءات الأسر المعيشية؛

(هـ) تحديد وتأمين تمويل كاف لدعم برنامج لاستقصاءات الأسر المعيشية طويل الأجل ويؤدي وظيفته كجزء من ثورة بيانات أوسع من أجل خطة التنمية المستدامة وما بعدها.

ألف - الإطار المؤسسي

٣٧ - إن تشتت الجهود وترجيح المصلحة الذاتية وضعف تنسيق ومواءمة المعايير لدى جميع أصحاب المصلحة هي أعراض لعدم وجود إطار مؤسسي سليم يدعم خطة متجددة لاستقصاء الأسر المعيشية. ففي الماضي، كانت المبادرات جميعها، من قبيل برنامج القدرات الوطنية لاستقصاءات الأسر المعيشية والبرامج الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية مثل الاستقصاءات الديمغرافية والصحية والاستقصاءات العنقودية المتعددة المؤشرات ودراسة قياس مستويات المعيشة، تساهم في بناء القدرات وتحسين قاعدة المعارف. بيد أن هذه الجهود والمبادرات كانت مشتتة إلى حد كبير وغير منسقة بشكل كاف وكثيرا ما نشأت عنها تضاربات وأوجه قصور في النظام. فمن الضروري تحسين التنسيق وتحقيق مواءمة منهجية من أجل الاستثمار في البيانات في المستقبل.

٣٨ - وتدعو استراتيجية تحسين استقصاءات الأسر المعيشية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى اتخاذ إجراءات قوية في مجال الابتكارات المنهجية والمساعدة التقنية وبناء القدرات وحشد التمويل وتحديد معايير الجودة والممارسات وتطبيقها. ومن أجل استغلال

إمكانات تحقيق وفورات الحجم والنطاق في تنفيذ هذه المهام، مع الاستفادة إلى أقصى حد من الميزات النسبية لمختلف الجهات الفاعلة، سيكون من المهم إشراك المؤسسات الوطنية والإقليمية والعالمية في تنفيذ برنامج متعدد الجوانب من أجل تعزيز نظم استقصاءات الأسر المعيشية وإعداد نواتج محددة.

٣٩ - وانبثق عن المشاورات التي أفضت إلى إعداد هذا التقرير توافق في الآراء بشأن ضرورة وضع ترتيب مؤسسي رسمي مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات المنوطة بجميع أصحاب المصلحة، بتيسير من هيئة جديدة تحظى بولاية قوية لتشجيع وتنسيق وضع واعتماد وإنفاذ المعايير وأفضل الممارسات في مجال استقصاءات الأسر المعيشية. ولأغراض تحقيق هذا الهدف، يدعو هذا التقرير إلى إنشاء فريق تقني دائم يتألف من جهات معنية دولية رئيسية وممثلين قطريين. وينبغي أن تشمل المعايير الأساسية لتشكيل الفريق وتحديد مقره الحياد والمصداقية فيما بين النظراء؛ والخبرة التقنية في المسائل الشاملة لعدة قطاعات في مجال استقصاءات الأسر المعيشية؛ والتمثيل الجغرافي الواسع والمشترك بين القطاعات.

٤٠ - ومن شأن الفريق الدائم أن يعمل، بدعم من أفرقة تقنية مخصصة أخرى محددة زمنيا ووكالات متخصصة مختلفة، أن يوفر رؤية استراتيجية والتنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة من أجل إنشاء برنامج متعدد السنوات ينطوي على ابتكارات تكنولوجية ومنهجية وبناء القدرات والدعوة إلى إجراء استقصاءات للأسر المعيشية عن طريق إشراك مختلف أصحاب المصلحة على نحو يتسم بالانسجام والاتساق. ولما كان العديد من هذه المؤسسات بالفعل جزء من تيار أوسع نطاقا صوب إحداث ثورة بيانات لأغراض التنمية المستدامة، فإن إنشاء إطار مؤسسي رسمي، ربما تحت رعاية الأمم المتحدة، سيتيح الفرصة لتعميم بيانات استقصاءات الأسر المعيشية في إطار الجهد الأكبر المتعلق بالبيانات وتعزيز تكاملها مع غيرها من مصادر البيانات. ويمكن أن يكون الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بمثابة نموذج مرجعي في هذا الصدد.

٤١ - وتمس الحاجة إلى إطار مؤسسي يؤدي وظيفته لتوجيه خطة استقصاءات الأسر المعيشية واللجنة مدعوة بقوة إلى تقديم الدعم لإنشاء هذا الفريق التقني الدائم. ويُقترح أن يتولى فريق إدارة الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية تيسير تشغيل الفريق التقني الدائم عن طريق صياغة اختصاصاته ووضع برنامج عمله المؤقت المتعدد السنوات (بالتشاور مع البلدان والجهات المعنية الأخرى) ليعتمدهما الفريق الدائم ويشرف على تنفيذهما فور تشكيله.

باء – مدونة دولية لقواعد الممارسات المتعلقة باستقصاءات الأسر المعيشية

٤٢ – ينبغي أن يكون تنسيق برامج الدراسات الاستقصائية مدفوعا بمجموعة من القواعد المقبولة عموما ترافقها آلية إنفاذ يمكن من خلالها ضمان المساءلة. وتوفر مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية مجموعة مبادئ ضرورية لكنها غير كافية. ومن شأن التزام جميع الجهات الوطنية والدولية المعنية بالاستقصاءات بمدونة مشتركة للممارسات أن يعزز المزيد من الاتساق والفعالية في البرامج. ولا تمثل مدونة الممارسات ضمانا لجودة البيانات وتوافرها، ولكن التقيد بها سيسهم في جعل النظم أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. ويمكن إيجاد حلول أكثر فعالية لمسائل مثل نقص تمويل برامج الاستقصاءات، وتناقض المشورة التقنية المقدمة، وانخفاض القدرة التقنية، وغيرها وذلك ضمن إطار مؤسسي تحدده مجموعة أساسية من المبادئ والممارسات المتفق عليها والمقترنة بآلية إنفاذ.

٤٣ – وفي سياق البلدان النامية، يمكن أن تستخدم مدونة دولية لقواعد الممارسات كأداة تنظيم ذاتي لمنتجي البيانات وكذلك كأداة تنظيمية للجهات التي ترعى الدراسات الاستقصائية. ويمكن للوكالات الوطنية (وكذلك الوكالات الإقليمية أو الدولية التي تدير برامج الدراسات الاستقصائية الدولية) أن تسترشد بالمدونة في ممارساتها، في حين يمكن للجهات الراعية أن تضع الامتثال للمدونة شرطا رسميا لتقديم دعمها. وتقيِّم الامتثال هيئة مستقلة مؤهلة، يمكن أن تكون هيئة تصديق. وتعد موثوقية المقيِّمين هامة وينبغي أن يكون هناك فصل مهني كاف بين الموظفين المسؤولين عن تنفيذ الدراسة الاستقصائية والمسؤولين عن التقييم من أجل تجنب تضارب المصالح. وينبغي عرض التقييمات في شكل موحد، وإتاحتها لعامة الجمهور، كما ينبغي أن تشمل توصيات رئيسية لتوجيه مساعي الدراسات الاستقصائية المقبلة[١٢].

٤٤ – ومن النماذج المفيدة في هذا الصدد المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء، ومدونة ممارسات هيئة الإحصاءات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[١٣]. وكلاهما يبين مجموعة من المبادئ الرئيسية القائمة ويحدد قائمة ممارسات مرتبطة بها (أو ”مؤشرات للامتثال“) تتعلق بكل مبدأ من المبادئ وتكتسي أهمية أساسية في تقييم

(١٢) انظر: http://www.statisticsauthority.gov.uk/assessment/code-of-practice/ وانظر أيضا مجموعة من تقارير التقييم ذات الصلة على الموقع التالي:
http://www.statisticsauthority.gov.uk/assessment/assessment/assessment-reports/index.html.

(١٣) انظر: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/quality/code_of_practice
و http://www.statisticsauthority.gov.uk/assessment/code-of-practice/.

الامتثال. ولكن مدونة الممارسات الأوروبية ومدونة الممارسات المتبعة في المملكة المتحدة لا تختصان حصرا باستقصاءات الأسر المعيشية؛ وبالتالي يقترح تحديد المبادئ الرئيسية التي تعتبر أكثر أهمية لمعالجة القضايا التي تخص الاستقصاءات حصرا، ووضع قائمة مرتبطة بها من ممارسات الاستقصاءات والاتفاق عليها. وترد أدناه قائمة مؤقتة تشمل ثمانية مبادئ رئيسية وُضعت بناء على مدونتي الممارسات المذكورتين أعلاه. ويقترح أن تقوم الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية خلال السنة المقبلة بوضع قائمة بالممارسات المرتبطة بتلك المبادئ، وأن تقوم بأعمال تجريبية لتقييم امتثال عينة من استقصاءات الأسر المعيشية التي أجريت مؤخرا لهذه الممارسات. ومن شأن ذلك أن يوفر معلومات مفيدة عن قيمة النهج المقترح وعن تحديد المبادئ والممارسات المقترحة. وسيقدَّم تقرير الشبكة بشأن النتائج التي خلصت إليها هذه الأعمال إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين المقررة عام ٢٠١٦، وستُنشأ بعد ذلك عملية تشاورية لوضع الصيغة النهائية لمدونة الممارسات والتصديق عليها.

٤٥ - وتشمل المبادئ الأساسية لاستقصاءات الأسر المعيشية ما يلي:

- المبدأ ١: التنسيق والتعاون - تتعاون الكيانات المنتجة للإحصاءات وتنسق في ما بينها في إطار النظام الإحصائي الوطني، كما تتعاون مع النظام الإحصائي الدولي. ويخطط لتنفيذ الأنشطة الاستقصائية بطريقة تشاركية. ويعمل أصحاب المصلحة معا من أجل تحسين توافر بيانات الدراسات الاستقصائية وتواترها وقابليتها للمقارنة.

- المبدأ ٢: الأهمية وحسن التوقيت - يقوم إنتاج بيانات الاستقصاءات وإدارتها ونشرها على الأولويات السياساتية المبينة والمنشورة بوضوح لكل من الحكومة، والدوائر العامة، وقطاع الأعمال التجارية، والباحثين، وعامة الناس. وتصدر الإحصاءات في الوقت المناسب وفي مواعيدها تماما من أجل التصدي بفعالية للأولويات السياساتية.

- المبدأ ٣: الموثوقية والدقة - تقدم الإحصاءات صورة دقيقة وموثوقة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية. وتوجد آليات لتقييم نتائج الاستقصاء ورصدها وضمان جودتها، مع مراعاة الممارسات المتفق عليها دوليا. ويتم تحديد مواطن القوة والضعف من أجل مواصلة تحسين نوعية بيانات استقصاءات الأسر المعيشية. ويتم الإبلاغ بصورة منتظمة عن نوعية بيانات الاستقصاءات.

- المبدأ ٤: الطرائق السليمة والإجراءات المناسبة – تقوم الإحصاءات الجيدة على أسس الإجراءات الإحصائية المناسبة المنفذة من مرحلة جمع البيانات إلى مرحلة التحقق من صحتها. وتتماشى أساليب الاستقصاء مع المبادئ العلمية ومع أفضل الممارسات المعترف بها دوليا، وهي موثقة بالكامل. ويتاح للاطلاع العام ما يتصل بهذه الأساليب والإجراءات من معلومات قد تكون لازمة لفهم الأعمال المنفذة سابقا وتقييمها والاستفادة منها.

- المبدأ ٥: الاتساق والقابلية للمقارنة – ينبغي أن تكون الإحصاءات متسقة داخليا، وقابلة للمقارنة المكانية والزمانية عند الاقتضاء. ومن الممكن الجمع بين البيانات المترابطة ذات المصادر المختلفة واستخدامها بشكل مشترك.

- المبدأ ٦: كفاية الموارد والفعالية من حيث التكلفة – ينبغي إتاحة الموارد الكافية لأنشطة الاستقصاء من أجل استيفاء متطلبات هذه المبادئ الأساسية وينبغي استخدامها بكفاءة وفعالية. ولا يكون العبء المترتب على المشمولين بالاستقصاء كبيرا بشكل مفرط ويتم تقييمه نسبة إلى الفوائد الناشئة عن استخدام الإحصاءات. ويجري جمع البيانات والبيانات الوصفية باستخدام أكثر الأدوات فعالية، مع مراعاة التكنولوجيات والموارد البشرية المتاحة.

- المبدأ ٧: السرية – يتم ضمان خصوصية المشمولين بالدراسة، وسرية المعلومات التي يقدمونها، وكفالة استخدام المعلومات حصرا للأغراض الإحصائية والبحثية.

- المبدأ ٨: قابلية الوصول إلى البيانات واستخدامها – تتاح بيانات الاستقصاءات ويمكن الوصول إليها على أساس غير متحيز، تدعمها البيانات الوصفية. وتصدر تقارير الاستقصاءات على نحو يعزز ثقة الجمهور ويتيح حصول الجميع عليها، رهنا بالتشريعات ذات الصلة بالموضوع. وتقدم نتائج الاستقصاءات بشكل واضح ومفهوم، وتصدر على نحو مناسب ومريح للمستعمل النهائي. وتيسيرا للتفسير السليم للبيانات، تقدم المعلومات المتصلة بأساليب الاستقصاءات وإجراءاتها وفقا للمعايير العلمية.

جيم – البحوث المنهجية من أجل وضع واعتماد معايير محسنة

٤٦ – يجب أن يسلم المجتمع الدولي، وهو يستعد لرصد أهداف التنمية المستدامة، بأن هناك أوجه قصور كبيرة ليس فقط من حيث توافر البيانات بل أيضا في أساليب قياس المؤشرات الرئيسية. ويوجد توافق واسع النطاق في الآراء على ضرورة وضع معايير منهجية على هيئة

أدوات ونماذج وأسئلة للاستقصاء يتم التحقق منها بشكل صارم، وكذلك أفضل الممارسات في تصميم الاستقصاءات وتنفيذ العمل الميداني. وفي نهاية المطاف، يمكن بإنشاء هذه المعايير وتعزيزها واعتمادها تحقيق مواءمة مسبقة أكبر، وتحسين ترشيد الاستثمارات في البيانات، من أجل تعزيز نوعية استقصاءات الأسر المعيشية وكذلك قابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي. بيد أن التجارب المسجلة حتى الآن لا تدعو إلى التفاؤل. إذ أجري عدد قليل جدا من الدراسات المنهجية الدقيقة في البلدان النامية ومتوسطة النمو في العقدين الماضيين لا يكفي لاختبار ما يترتب على استخدام نهج متنافسة في جمع البيانات من آثار على جودة البيانات. وعلاوة على ذلك، عندما توجد ممارسات راسخة، فإنها تتعرض بصورة روتينية إلى إساءة الاستخدام أو الاستبعاد نتيجة لتضارب المصالح أو ضعف أنشطة الدعوة.

٤٧ - ولمعالجة هذه الشواغل، يلزم بذل جهد منسق دوليا لسد فجوات المعرفة المنهجية من خلال بذل جهود ترمي إلى إثبات صلاحية مناهج الاستقصاءات وتفضي مباشرة إلى وضع المعايير المتفق عليها دوليا في مجال تصميم الاستقصاءات. وينبغي بدء تنفيذ برنامج منهجي طويل الأجل من البحوث المنهجية يهدف إلى وضع المبادئ التوجيهية في عدد من المجالات، بما في ذلك جمع البيانات، وتسجيلها، وتحريرها، والتحكم في الإفصاح الإحصائي، وتقييم نوعية البيانات، من بين أمور أخرى. وفي إطار هذا البرنامج البحثي، ينبغي أيضا اختبار التكنولوجيات الناشئة، وتقييمها، ومواصلة تطويرها بهدف تحسين تواتر الاستقصاءات، وحسن توقيتها، ونوعيتها، وفعاليتها من حيث التكلفة. ويلزم إجراء البحوث أيضا من أجل وضع وتعزيز الأدوات والأساليب التي تربط بين استقصاءات الأسر المعيشية والمصادر الأخرى للبيانات، وكذلك لوضع النماذج الجزئية. وأخيرا، ومع ظهور مصادر بيانات جديدة مثل البيانات الضخمة، بوصفها أدوات مفيدة للمحللين وصانعي السياسات، يلزم إجراء بحوث لتقييم إمكانات مصادر البيانات الجديدة هذه وأوجه قصورها بالمقارنة مع المصادر التقليدية للبيانات مثل استقصاءات الأسر المعيشية.

٤٨ - ومن أجل التعرف بشكل أفضل على الأولويات والمسؤوليات الرئيسية للجهات الفاعلة المتعددة في هذه الخطة المنهجية، يُقترح التمييز بين المسائل الشاملة والأولويات القطاعية. ومن أمثلة المسائل الشاملة وضع أساليب تنسيب أفضل للتعامل مع القيم المتطرفة، أو تقنيات لتعزيز التكامل بين مصادر البيانات، أو أساليب للتحكم في الإفصاح الإحصائي. أما الأولويات القطاعية فيمكن أن تكون، على سبيل المثال، إدخال تحسينات على قياس استهلاك الأسر المعيشية أو نفقاتها. وأظهر استعراض أجري مؤخرا للبيانات الاستقصائية تباينا شديدا غير مبرر في أساليب جمع بيانات استهلاك الأغذية في استقصاءات الأسر

المعيشية[١٤]. ويلقي الاستعراض الضوء على العديد من جوانب القصور التي قد يكون من السهل نسبيا معالجتها بوضع مجموعة معايير أساسية (مثلا في ما يتعلق بفترات التذكر، ومدى شمولية قائمة المنتجات والخدمات، واستخدام الوحدات المعيارية والمحلية في قياس الكميات، وغير ذلك من الأمور). وتنتج المسائل الأخرى المتعلقة بقياس استهلاك الأغذية عن الافتقار إلى مبادئ توجيهية ومعايير مرضية (على سبيل المثال، في قياس الأغذية التي تستهلك خارج المترل)، مما يشير إلى ضرورة تنفيذ برنامج بحث منهجي عاجل. وثمة أمثلة أخرى على البحوث المنهجية القطاعية تشمل الجهود المتواصلة المبذولة من أجل اعتماد تعريف جديد للعمالة على النحو الذي اقترحه المؤتمر الدولي السابق لخبراء إحصاءات العمالة، أو العمل الجاري بشأن مواءمة أدوات الاستقصاء لرصد مبادرة التغطية الصحية الشاملة.

٤٩ - وبشكل عام، يتطلب الكثير من القطاعات إجراء مزيد من البحوث المنهجية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالقياس واستقاء البيانات؛ وفي حين أن البعض من مواضيع الدراسات الاستقصائية أصبح راسخا وأثبت جدواه، فإن بعضها الآخر لا يزال في مرحلة تجريبية. فعلى سبيل المثال، تستخدم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بشكل متزايد لمعالجة قضايا العنف، والإيقاع الإجرامي بالضحايا، والاحتكام إلى القضاء، وتعاطي المخدرات، والفساد، وغير ذلك كثير. ومن أجل زيادة دقة البيانات وإمكانية مقارنتها، لا بد من وجود توجيهات منهجية حصيفة في هذه المجالات. وينبغي تقديم التوجيهات في إطار القيادة المشتركة للوكالات الدولية المعنية، وبمشاركة المكاتب الوطنية المهتمة لكي تؤخذ الممارسات والخبرات القائمة في الحسبان بشكل كامل.

٥٠ - ويتطلب التخطيط لبرنامج بحثي عالمي وتصميمه وتنفيذه، بما في ذلك المسائل الشاملة و والمسائل القطاعية على السواء، تنسيقا رسميا من أجل تجنب الازدواجية والمنافسة غير المنتجة. فعلى سبيل المثال، يقوم حاليا فريق عامل تقني دولي جديد أنشئ تحت رعاية فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية بتنسيق البحث الآنف الذكر عن قياس استهلاك الأغذية. ويعكف الفريق العامل على وضع برنامج عمل لصياغة مبادئ توجيهية قائمة على الأدلة بغرض عرضها على اللجنة الإحصائية لإقرارها، مع العمل في الوقت نفسه على النهوض بمزيد من الأعمال المنهجية لمعالجة مجالات البحث ذات الأولوية المحددة بصورة مشتركة، وذلك بالاستفادة من البيانات الموجودة والبيانات التي من

(١٤) انظر: http://www.ihsn.org/home/food. ويمكن الاطلاع على مثال آخر يتعلق بقياس مؤشرات التعليم في الموقع التالي: http://www.ihsn.org/home/education_assessment.

المقرر جمعها تحقيقا لهذا الغرض. وينبغي التشجيع على الاضطلاع بمبادرات مماثلة في مجالات أخرى ذات أولوية تكون فيها مسائل تصميم استقصاءات الأسر المعيشية، ونوعيتها، وإمكانية مقارنتها واضحة وملحة. وبدعم من أفرقة تقنية أخرى مخصصة ومكلفة بولاية محدودة زمنيا، ينبغي للفريق الدائم المعني بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية المقترح إنشاؤه أعلاه، أن يضطلع بدور رئيسي في تحديد وتنسيق برنامج البحوث المتعلق بالمواضيع الشاملة، مع القيام في الوقت نفسه بدور استشاري وترويجي فيما يتعلق بالعمل المنهجي القطاعي الذي تقوم به الوكالات المتخصصة وسائر الجهات الفاعلة المعنية.

دال - المساعدة التقنية وبناء القدرات

٥١ - ينبغي ألا يقتصر الدعم المقدم في إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على معالجة الثغرات القائمة في البيانات والنوعية فحسب، بل يجب أيضا أن يكفل اكتساب المنظمات المستفيدة القدرة على استدامة برامجها المتعلقة بالدراسات الاستقصائية أو الاستعاضة عن هذه الدراسات ببيانات مستمدة من مصادر إدارية أو مصادر أخرى حسب الاقتضاء. وباستثناء حالات قليلة لملحوظة، ظل بناء القدرات هدفا بعيد المنال من أهداف المساعدة التقنية الخارجية المقدمة للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في البلدان النامية حتى الآن، بسبب الافتقار، على الأرجح، إلى رؤية طويلة الأجل.

٥٢ - وعقب توقف برنامج بناء القدرات الوطنية في مجال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية منذ أكثر من عقدين من الزمن، لم تضطلع أي مؤسسة بدور متناسب في توفير بناء القدرات ووضع معايير للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على الصعيد العالمي. وأسهمت برامج الدراسات الاستقصائية الدولية من قبيل الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، ودراسة قياس مستويات المعيشة، والاستقصاءات العنقودية المتعددة المؤشرات ومبادرات أخرى من قبيل الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، أو الدعم المقدم من منظمة العمل الدولية للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، أو برنامج تحسين الدراسات الاستقصائية وقياسات الظروف المعيشية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إسداء المشورة التقنية على نطاق واسع نسبيا. غير أن معظم هذه الجهود لم يبذل على نطاق عالمي كما لم يدمج بشكل كاف في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وإنشاء قدرة مستدامة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، سوف يقتضي بذل جهد ضخم ومستمر يتجاوز بكثير الجهد المبذول في الماضي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشكل برنامج المعلق تحسين الدراسات الاستقصائية وقياسات الظروف المعيشية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموذجا مفيدا، يمكن أن يعزى في نجاحه إلى عدد من السمات وهي: الدعم ا لتقني

المقدم البعيد المدى، وحسن تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة المتعددة، وإدراج عناصر وطنية وإقليمية على السواء لبناء القدرات بغية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن تضع برامج الدراسات الاستقصائية الدولية أيضا نهجا جديدة لبناء القدرات تسخر زخم شبكة الإنترنت ووسائط التعلم الجديدة؛ إذ يمكن أن يساهم استخدام أدوات التعلم الإلكترونية وسائر أدوات التدريب المدارة من بعد في خفض التكاليف وتوفير لمناهج تعليمية موحدة.

٥٣ - وفيما يتعلق بأساليب الدراسات الاستقصائية، فمن شأن دعم إنشاء مراكز إقليمية أو دون إقليمية أو تعزيز القائم منها أن يسهم في إيجاد مجموعة حاسمة من الخبراء الإحصائيين والممارسين المؤهلين في مجال إجراء الدراسات الاستقصائية بالاستفادة من وفورات الحجم فيما يتعلق بالتدريب وتوفير المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن المقترحات المذكورة أعلاه التي تدعو إلى إنشاء إطار مؤسسي، ووضع مدونة لقواعد الممارسات، ووضع معايير وطرائق منهجية محسنة وتعميمها، أن تسهم جميعها في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات بصورة تحقق مزيدا من الاتساق والفعالية من حيث التكلفة.

هاء - التمويل

٥٤ - يعكف المجتمع الدولي على وضع إطار جديد لعام ٢٠١٥ وما بعده يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة للجميع. ويستتبع نطاق هذه الخطة وحجمها نشوء احتياجات تمويلية ضخمة. وسوف يشكل توفير التمويل الموجه للبيانات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية، وتحديدا للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، جزءا من الصعوبات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة. ونظرا لما تكتسيه الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من قيمة فيما يتعلق بثورة البيانات، ينبغي التماس الموارد وتخصيصها لدعم وضع برنامج مكتمل يهدف إلى تحسين توافر تلك الدراسات وجودتها وزيادة أهميتها.

٥٥ - وينبغي الإقرار في أي نموذج تمويلي ناجح ومستدام للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بضرورة مساهمة البلدان بمواردها المالية في صياغة وتنفيذ مبادرات إجراء تلك الدراسات، نظرا لأن الغرض من النظم الإحصائية في نهاية المطاف هو الاستجابة للأولويات السياساتية والإنمائية الوطنية. ومع ذلك، يجب الإقرار في أي نموذج تمويلي مستدام أيضا بأن النهوض بالمساواة بين البلدان الغنية والفقيرة في مجال استقاء البيانات يتطلب موارد خارجية لدعم البلدان المنخفضة الدخل في تحقيق أهدافها المتعلقة باستقاء البيانات.

٥٦ - وينبغي لأي إطار تمويلي لاستقصاءات للأسر المعيشية أن يتقيد بالمبادئ التالية: (أ) استخلاص أكبر قيمة ممكنة من البيانات المنتجة، و (ب) دعم التحسين المستمر لعملية الإنتاج الأساسية، مع الاعتراف بتسارع وتيرة التغير التكنولوجي، و (ج) كفالة استدامة النظم عندما تشح موارد التمويل الخارجي. وعلى وجه التحديد، وبالإضافة إلى دعم إنتاج البيانات في مجموعة مختارة من البلدان، ينبغي أن يوجه التمويل نحو: (أ) تحديد وتجميع الأساليب وأفضل الممارسات الحالية، و (ب) دعم الابتكارات التكنولوجية والإقرار المنهجي للممارسات الواعدة، و (ج) وضع مبادئ توجيهية ومواد تدريبية منهجية لتوجيه البلدان والوكالات الدولية في تطبيق المعايير الموحدة وجمع المؤشرات الموحدة، و (د) رفع مستوى أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات ومواءمتها استنادا إلى المبادئ التوجيهية والتوصيات الجديدة.

٥٧ - وينبغي تخصيص المعونة بطريقة لا يتم فيها استبعاد التمويل المحلي أو صرفه عن الغاية التي خصص لأجلها. وبغية كفالة الكفاءة في التوزيع، ينبغي أن تعكس المعونة قدرة البلد على تمويل الاستثمارات العامة اللازمة في مجال الإحصاءات، والتزامه بالسعي إلى اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وقدرته على استيعاب التمويل بكفاءة. والطريقة المفضلة لتنسيق التمويل هي تجميع الموارد من الشركاء في التنمية. ومن شأن البرامج التي تديرها البلدان وتتولى السلطات الوطنية زمامها وتستفيد من التمويل الجماعي أن تساعد على تنسيق المعونة مع جداول الأعمال القطرية. ويقدم برنامج تحسين الدراسات الاستقصائية وقياسات الظروف المعيشية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرة أخرى دروسا في هذا الصدد؛ إذ كانت الوكالات الثلاث التي قدمت له الرعاية في البداية هي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتوسعت هذه القائمة لاحقا لتشمل سبع جهات مانحة ثنائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة سوروس. وتمكن هذا البرنامج من خلال توخي الوضوح في تحديد أهدافه البرنامجية، وهيكله صنع القرارات فيه، والمنظمات الداعمة له، والطرائق المعتمدة في تحقيق النتائج، من كفالة تجميع الأموال وتوجيهها بشكل جيد وفي الأجل الطويل.

٥٨ - وأخيرا ستكون ثمة حاجة إلى التمويل، لا سيما في البلدان الأقل نموا، بغية تيسير اعتماد الابتكارات التكنولوجية ونشرها في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وذلك بالموازاة أيضا مع تعزيز السبل الكفيلة باستغلال البيانات الضخمة ومصادر البيانات الأخرى. ويتعين أن تتكيف استقصاءات الأسر المعيشية مع تغير بيئة البيانات وسوف تكون هناك حاجة إلى ما يكفي من التمويل لتعزيز جهود التكيف هذه، بما يتماشى تماما مع الأهداف والإنجازات المتعلقة بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة.

رابعا – التوصيات

٥٩ – قد تود اللجنة الإحصائية أن:

(أ) تعرب عن آرائها بشأن تحديد وبيان المسائل الرئيسية في الدراسات الاستقصائية الأسر المعيشية على النحو المبين في التقرير، وبشأن أهمية التصدي لها بسرعة في سياق خطة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) تعرب عن آرائها بشأن ضرورة أن يتضمن برنامج مناقشات اللجنة التقدم المحرز فيما يتصل بتصميم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتنفيذها وتمويلها وتنسيقها، مع التركيز على الإنجازات التي تحققت في البلدان النامية؛

(ج) تعرب عن آرائها بشأن مدى استصواب اتخاذ الإجراءات الرسمية لوضع ترتيب مؤسسي عالمي جديد في شكل فريق تقني دائم، ربما تحت رعاية الأمم المتحدة، لتعزيز تنسيق الأنشطة المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية فيما بين الوكالات والبلدان الأعضاء، وتحديد وتعزيز المعايير الدنيا وأفضل الممارسات، والدعوة إلى إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في إطار خطة البيانات لما بعد عام ٢٠١٥ الأوسع نطاقا؛

(د) تؤيد اضطلاع فريق إدارة الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية بدور مؤقت فيما يتعلق بإنشاء الفريق التقني الدائم والإسهام في تنفيذ التوصيات المحددة في الفقرات الفرعية (هـ) و (و) ريثما يصبح الفريق التقني المذكور جاهزا تماما لمباشرة أعماله؛

(هـ) تؤيد قيام الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية ببدء العمل، على أساس تجريبي، بمدونة دولية لقواعد الممارسات المتعلقة بالدراسات الاستقصائية؛ مع تجميع نتائج هذه التجربة في تقرير يقدم، للعلم، إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين المقررة عام ٢٠١٦؛

(و) توصي بوضع تقرير بشأن أولويات العمل البحثي الشامل في أساليب إجراء الدراسات الاستقصائية، لتقديمه كإسهام في برنامج العمل المتعدد السنوات (بما في ذلك الاحتياجات من التمويل) وعرضه على اللجنة الإحصائية، للعلم، في دورتها السابعة والأربعين.